

(رابعاً) بالنسبة إلى أرباح المهن غير التجارية اعتباراً من أرباح سنة ١٩٦٧ الميلادية .

(خامساً) بالنسبة إلى المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت اعتباراً من المرتبات والأجور والمكافآت التي تستحق عن الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون .

مادة ٣ - تسرى في شأن الضريبة المنصوص عليها في المادة (١) أحكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ربيع الثاني سنة ١٣٨٧ (٢٥ يولييه سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لما قوة القانون ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يزداد الرسم السنوي المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة (١) من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه إلى ستة جنيهات عن كل جهاز معد لاستقبال الإذاعة التليفزيونية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٨

يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ربيع الثاني سنة ١٣٨٧ (٢٥ يولييه سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧

بفرض ضريبة لأغراض الأمن القومي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لما قوة القانون ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تخضع لأغراض الأمن القومي ضريبة تقدر على الوجه الآتي :

٢٥٪ من قيمة الضريبة الإضافية للدفاع المفروضة بمقتضى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنسبة إلى الإيجار السنوي للأراضي الزراعية .

٥٠٪ من قيمة الضريبة المفروضة بمقتضى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنسبة للإيجار السنوي للعقارات المبنية وإيرادات رؤوس الأموال المتقولة والأرباح التجارية والصناعية وأرباح المهن غير التجارية والمرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت .

مادة ٢ - تسرى الضريبة المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون على النحو الآتي :

(أولاً) بالنسبة إلى الإيجار السنوي للأراضي الزراعية والعقارات المبنية عن المدة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٧ .

(ثانياً) بالنسبة إلى إيرادات رؤوس الأموال المتقولة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٧ .

(ثالثاً) بالنسبة للأرباح التجارية والصناعية اعتباراً من أرباح سنة ١٩٦٧ أو السنة المنتهية خلالها